

التحديات الأمنية في مصر بعد عامين من حكم مرسي

فيما يلي التوصيات الختامية من شهادة معدة

سلفاً أدلى بها ديفيد شينكر أمام "اللجنة

الفرعية للشؤون الخارجية حول الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا في مجلس النواب الأمريكي."

للإطلاع على ملاحظاته كاملة، يُرجى تحميل

ملف الـ "بي دي إف" أو مشاهدة فيديو الجلسة."

ديفيد شينكر

معهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية



الحاضر ليست القاهرة على مستوى هذه المهمة، ونظراً إلى تدهور الوضع الإقليمي، ينبغي أن يظل استمرار الاستقرار والأمن في مصر و لويه بالنسبة لولايات المتحدة. ففي هذا السياق باستطاعة واشنطن، بالتعاون مع القاهرة، اتخاذ العديد من الخطوات للمساعدة على تخفيف حدة هذه التهديدات، ويمكن أن تشمل هذه الخطوات ما يلي:

التدريب على مكافحة الإرهاب، قامت مصر، بعد الحصول على موافقة إسرائيل، بنشر آلاف الجنود وعشرات العصابات المدربة والذبابات والمروحيات والطائرات ذات الأجنحة الثابتة في سيناء، لمحاربة التمرد. ولكن النهج العسكري الجذبي الذي تعتمده مصر والذي يفكر إلى البراعة لم ينجح، ومن غير المرجح أن ينجح. فالنموذج ليس مشكلة الأقوى العادلة، بل مشكلة في التكتيكات، وأكثر من عقد من الزمن، كانت الولايات المتحدة تنفذ عمليات لمكافحة التمرد ضد المتطرفين الإسلاميين، وقد تعلمت دروساً قيمة في غضون ذلك، ويجب على مصر، وهي طرف رئيسي من خارج "حلف شمال الأطلسي" (الناتو)، الاستفادة منها، يذكر أن القساهرة كانت تاريخياً تفكير فكرة قبول التصيحة، لذا على واشنطن أن تقدم لمصر عرضاً للتدريب في مجال مكافحة التمرد الحديث، في مصر أو الولايات المتحدة أو في مكان آخر، لا يمكن لمصر رفضه، الأمر الذي سيحفز بشكل خلاق توجيه مصر نحو نهج جديد في عمليات مكافحة التمرد ونحو اعتماد تطوير سيناء، إن نهج مكافحة التمرد الذي تعتمده سيناء يتمتع بحدود، ولكن حملات مكافحة التمرد الناجحة تتمتع بجانب مدني وأخر عسكري على حد سواء. ولم تبدأ المشاكل في سيناء مع سرور تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» («داعش»)/«الدولة الإسلامية»، فالمنطقة مهيمنة وتعادي من نقص في الخدمات منذ فترة طويلة وهي غير راضية عن أداء القادة تجاهها، ولم يوجد صول تنظيمي «القاعدة» و«داعش» والهيئات الروابط القبلية التقليدية، سوى إلى تفاسم الوضع، كما يبدو أن الأضرار المدنية الجسيمة التي تسبب بها الجيش تزيد الأمور سوءاً، وفي ظل غياب الفرص الاقتصادية والتعلمية، ستستمر سيناء في كونها أرضاً خصبة لتجنيد الجهاديين، وإلى جانب محاربة التمرد، يجب على واشنطن أن تتعاون مع القاهرة وغيرها

تاريخياً، كانت مسؤولية الأمن في سيناء تقع على عاتق المخابرات، أي «مديرية المخابرات العامة» المصرية، وعلى مدى عقود، كانت قوات الأمن المصرية، والمسيح وقوات حفظ السلام الدولية في سيناء موضع استهداف بشكل دوري من قبل الإرهابيين تحت أظفار «مديرية المخابرات العامة». وبرز هذه الاستهدافات ما جرى بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ حين دُقت ضربة من المخابرات البنية والفرنسيين بسلسلة من الهجمات رفيعة المستوى على أبرز الوجهات السياحية على البحر الأحمر في سيناء - نشر الشيوخ وضباطو هب - مما أسفر عن مقتل أكثر من مائة شخص من الجانب المصري. ومع ذلك، طالما بقيت سيناء هدنة نسبياً، سحقت السلطات المصرية لسكانها الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ ألف شخص، ومعظمهم من البدو، بمواصله فضلتهم، بما في ذلك عمليات التطهير المبرحة في إسرائيل والأردن و غزة. ليس هناك شك أن مصر تقع وسط جوار متوتر. ففي الغرب تقع ولة ليبيا التي تعاني من الفشل، وإلى الجنوب دولة السودان التي تعاني الأمر نفسه، من إلى الشرق، فتواجه مصر التمرد المتنامي في سيناء وفي قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة «حماس». ولكن من نواح عديدة، يبدو أن مصر لا تتخذ حتى الخطوات الأكثر وضوحاً والضرورية لتأمين الدولة بصورة أفضل. ونرى أنه على الرغم من أن مصر تشكو باستمرار من الأسلحة المتدفقة من ليبيا، إلا أنها لم تعط الأولوية لتأمين تدابير الأمن الحدودية على تلك الحدود. إلى جانب ذلك تفكر قوات مصر على مكافحة الإرهاب على الصعيد المحلي إلى القصة. إذ إنذقت «مديرية المخابرات العامة» عن ثورة عام ٢٠١١ في ظل دولة ضعيفة، ولم تتعافى حتى الآن على ما يبدو. وإذا كان مقتل ٤٣٠٠٠ مسيحيين عن طريق الخطأ في الصحراء الغربية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ يشير إلى [هذا الضعف]، فإن جمع المعلومات والاتصالات بين الجيش والأجهزة الأمنية المحلية الأخرى يشكل أيضاً مشكلة فعلية، ومن الواضح أن جمع المعلومات الاستخباراتية لا يزال في عجز خطر في سيناء أيضاً، على الرغم من أن التعاون مع الإسرائيليين يساعد على ملء بعض الثغرات وفقاً لبعض التقارير.

إن التحديات الأمنية التي تواجهها مصر هائلة، وفي الوقت

من الشركاء الإقليميين للاستثمار في سيناء، في إطار يتخطى فنادق شرم الشيخ. الاستفادة من الخليج. لم تحقق واشنطن نجاحاً يذكر في تحفيز التصديقات في الحوكمة المصرية أو التعديلات على التكتيكات العسكرية من خلال تكيف مساعيها المالية مع ذلك. فمن الممكن أن حلفاء الولايات المتحدة في الخليج - أي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والتي تتزعم حالياً بتغطية ميزانية مصر - سيكونون أكثر حظاً في الضغط على القاهرة لمنع الأولوية للتدبير الاقتصادية في سيناء واعتماد التقنيات الحديثة في مكافحة التمرد. لذا على الإدارة الأمريكية التعامل مع حلفائها في الخليج العربي للمساعدة في إشغال مصر بالحوكمة الكافية وراء هاتين المبادرتين.

زيادة الوضوح. كانت مصر خافضة عن السماح للصحفيين أو غيرهم من المرشوبين الأجانب، بما في ذلك المسؤولين العسكريين الأمريكيين من مكتب ملحق الدفاع في السفارة الأمريكية في القاهرة، بالدخول إلى شبه الجزيرة، ونتيجة لذلك، سيكون من المفيد أن يتمتع الأستراليون الأمريكيون بمزيد من الوضوح بشأن الوضع على الأرض في سيناء، ولو استجابات مصر للولايات المتحدة من قبل، لكان ذلك قد مهد الطريق لوجود استخباري أمريكي أكثر قوة. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى أن مصر تتنشر أنظمة أسلحة أمريكية لأول مرة في العمليات القتالية، مع ارتفاع الهجمات التيهاكات حذوق الإنسان، سيكون من المهم إثبات هذه المزاعم أو دحضها.

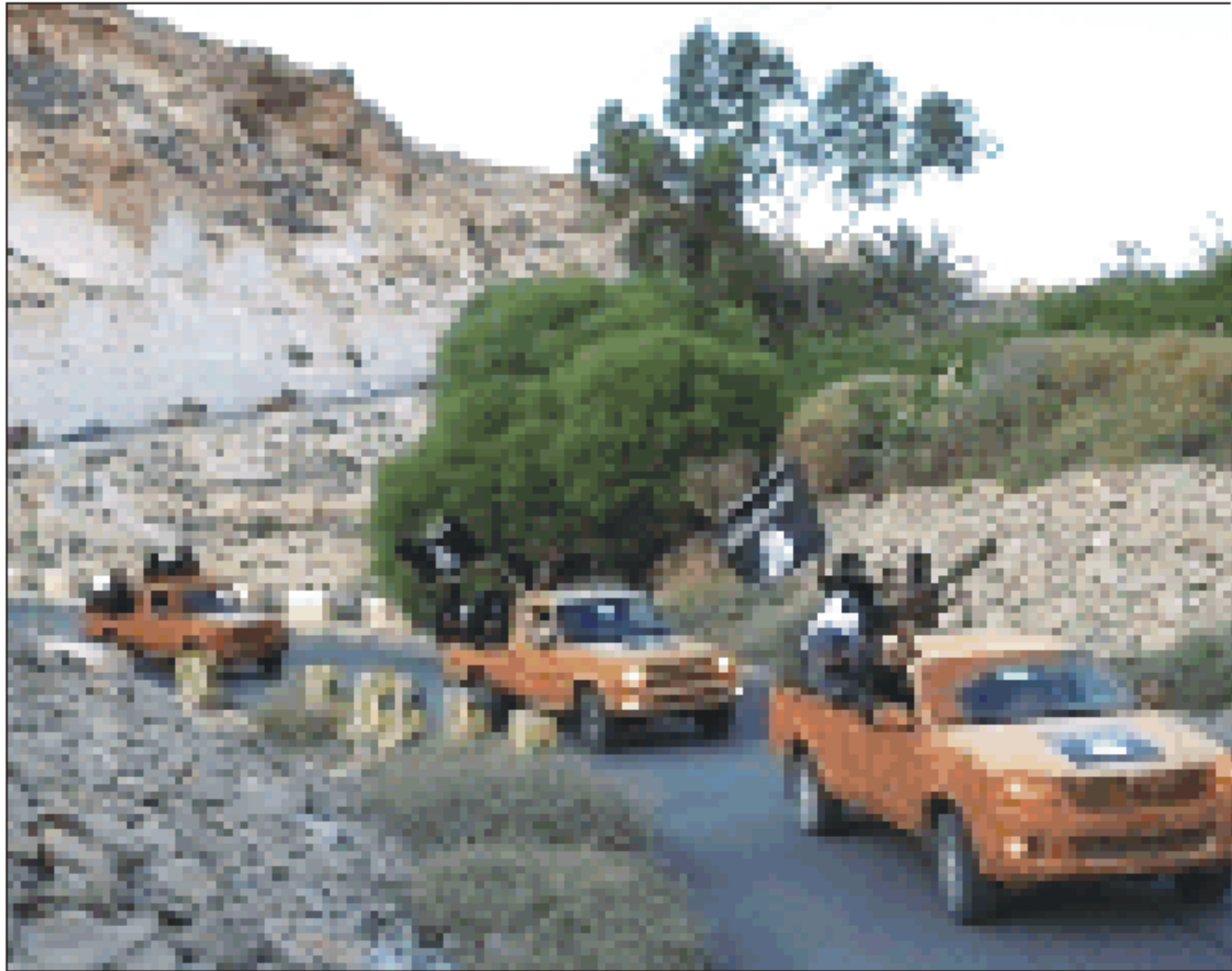
وهذا يتطلب وجود الصحفيين على أرض المعركة. تأمين الحدود مع ليبيا. صُنفت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما على مصر إعادة برمجة نسبة من حصتها من التمويل العسكري الخارجي السنوي التي تبلغ ١,٣ مليار دولار لتفكر تجهيزات وأنظمة للمساعدة على تعزيز تأمين الحدود

تسبب المزيد من التعاون بين إسرائيل ومصر. في آب/أغسطس ٢٠١٣، أفادت بعض التقارير أن طائرة إسرائيلية من دون طيار كانت تعمل في المجال الجوي المصري - يذّن من السلطات المصرية، فتدلت خمسة من المقاتلين الإسلاميين في شبه الجزيرة. إن التعاون الهادئ بين إسرائيل ومصر في سيناء هو من النقاط المضبوطة الفسيلة في المنطقة، ولكنها رغم ذلك لا تزال حساسة. وتمتلك إسرائيل قدرات استخباراتية وحركية متقدمة لمساعدة مصر في عمليات مكافحة التمرد في سيناء، وبالتالي، يجب أن تستمر الولايات المتحدة في تشجيع هذا التعاون، وحث السيسي على تعميقه من أعلى المستويات إلى مستويات العمل الفعلي. تحسين أمن المطارات المصرية. على الرغم من إنحسار القاهرة عن الاعتراف بأن قضية قد تكون قد أسفطت الطائرة الروسية فوق سيناء في تشرين الأول/أكتوبر، إلا أن من مصلحة الولايات المتحدة ومصر والمجتمع الدولي كافة معالجة المخاوف بشأن أمن المطارات في مصر. وكما ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» في تشرين الثاني/نوفمبر، فإن المسؤولين الأوروبيين «تكونوا مراراً وتكراراً من أن الأنسفة السوفيتية وأجهزة الكشف عن المتفجرات المستخدمة لخصص الأمتعة، قديمة وتفتقر إلى الصيانة أو أن الموظفين الذين يشغلونها غير مدربين بشكل كافٍ». وهذه مشكلة يمكن للدم المادي والتقني الغربي أن يساعده على حلها، لا بل ويتوجب عليه القيام بذلك.

منع المزيد من التأخير غير المنتج. في عام ٢٠١٣، أقر الكونغرس نقل عتصر طائرات مروحية هجومية من طراز «إيه سي» للاستخدام في مكافحة التمرد في مصر لمدة عام كامل. يتسار إلى أن هذه المروحية الهجومية المسلحة بصواريخ «هيلفاير» تشكل النصف المصرية المضبوطة لعمليات سيناء، الأمر الذي أثار غضب القيادة المصرية من التأخر. وفي الواقع، أكد هذا الأمر كثير من القيادة العسكرية العليا نظرية المامرة التي تقول بأن واشنطن كانت تدعم عودة جماعة «الإخوان المسلمين» إلى السلطة. وفي حين أنه من الواضح أن أسباباً عقلت عملية التسليم، إلا أن هذا الأمر لا يخدم الولايات المتحدة أو المصالح المصرية. وفي المستقبل، إذا رأت الولايات المتحدة ضرورة في حجب أنظمة الأسلحة عن مصر، يجب عليها أن تكون حريصة على عدم اختيار أدوات مكافحة التمرد.

تجنب الاستفادة من المساعدة العسكرية الأمريكية. في حين لا يبدو أن مصر تأخذ مشكلة الإرهاب على محمل الجد، تشير الأدلة إلى أن إدارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تعتبرها تشكلاً تهديداً خطيراً. إن سياسات القاهرة في مجال حقوق الإنسان تطرح إشكالية وربما تقوّي بتدريج عكسية على استقرار الدولة على المدى الطويل. بيد، إن قطع المساعدات الأمريكية يحد من تصرف القاهرة ولن يعزز العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر المنشوتة أصلاً. وفي الواقع، تشير السوابق في هذا الإطار إلى أن وقف المساعدات سيؤدي إلى تفكك أسوأ الميول في الحوكمة المصرية وليس إلى جعلها معتدلة. ولتحصول على ما تريد من مصر، يجب أن تكون الولايات المتحدة أكثر إبداعاً، وربما عن طريق طرح احتمل إعادة صرف المساعدات في وقت مبكر، أو بسبع معدات لم يسبق لها مثيل للقاهرة، مثل الطائرات من دون طيار. وحيث سبق تحصل حالياً على طائرات الدائرات من التمويل الخفي كل عام، بما في ذلك المساعدات العسكرية الهائلة، لم تعد واشنطن هي الطرف الوحيد الداعم.

تنظيم «الدولة الإسلامية»: وجهات نظر داخلية جديدة



هزيمته في مكان آخر. لقد أسس تنظيم «الدولة الإسلامية» وزارات وأكوية مختلفة تحت مسمى مكتب «الخليفة»، بما في ذلك الوزارات المعنية بالتعليم، والخدمات العامة، والموارد المائية، والدعوة، والصحة، والأمن، والخزائن، والتواصل مع القبائل. وتشمل الخدمات العامة البارزة برامج التطعيم، وتنظيف الطرق، وأمن الغذاء والدواء، وتطويق منع التدخين والكحول. كما يعمل التنظيم على إعادة إطلاق صناعات محلية.

وبالإضافة إلى إظهارها للسكان المحليين التزام اقتصاد تنظيم «الدولة الإسلامية» بالحوكمة المسددة، تساعد جهود بناء الدولة الاقتصادية المحيطة وتزيد من قدرات التنظيم العسكرية. وهذه الجهود هي أكثر نجاحاً وتطوراً عندما يكون هناك ضغط محدود من جهود التحالف وعندما حظي تنظيم «الدولة الإسلامية» بوقت أطول لترسيخ إدارته.

وأمام هذا الواقع، هناك حدود حقيقية لهذه لحملة لبناء الدولة. ففي لرغم من التصريحات لعامة على العكس من ذلك، لا يزال تنظيم «الدولة الإسلامية» يستخدم العملات المحلية بدلاً من سك عملته الخاصة. وفي حين يدعي التنظيم علناً بأنه ألغى الحدود بين العراق وسوريا، إلا أن سجلاته

عكس تمييزاً للحدود على أرض الواقع. أما بالنسبة إلى الدعم الإيديولوجي، فإن دوره في نجاح تنظيم مبدئياً فيه، فسلبون هم الانضمام الذين يمتعون بفهم عميق للإسلام يتخطى البيدييات. إن التقدم العسكري هو أكثر أهمية بالنيابة إلى كرامة تنظيم «الدولة الإسلامية» على الحفاظ على الأراضي ونشر قصة نجاحه، كما أن فتوحاته الجديدة تضمن انتشار رسالته. وتعتبر محاولة هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية» من خلال هزيمة أيولوجيته معارضة تؤدي إلى طريق مسدود. إن قسماً صغيراً من السكان سيكون دائماً متقبلاً لهذه الإيديولوجية، كما أن الحركات الجهادية لا تحتاج سوى لدعم ضريحة صغيرة لتتسبب بمشاكل هائلة. وبالإضافة إلى ذلك، وسيطر تنظيم «الدولة الإسلامية» على نشر المعلومات داخل أراضيها، مما يجعل من محاربة أيديولوجيته مسألة صعبة جداً. فهو يبنى مراكز إعلامية حيث يتوقر فلولج للإنترت وبطاقات SIM لمتابعة أخباره. ويح استهداف المراهقين بشكل خاص في حملات تنظيم «الدولة الإسلامية» الإعلامية، مما يعني أن أيديولوجيته تنتشر بين لجيل القادم.

ديفيد بولوك

في الوقت الذي لا يخسر تنظيم «الدولة الإسلامية»

«في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، خاطب منقذ

داغر، هارون زيلين، وديفيد بولوك منتدي

سياسي في معهد واشنطن. ويتمتع داغر

بسجل بارز في إجراء اقتراعات ذات بصيرة

نافذة في الشرق الأوسط في أوضاع

متطرفة، بما في ذلك في سوريا والعراق خلال

أحدث الصراعات في هذان البلدان.

هارون ي. زيلين، وديفيد بولوك

معهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية

اعتبروا التنظيم ممكلاً لأنهم ومصالحهم. إلا أن هذه النسبة في أعلى بكثير من نسبة الس. ٦١ التي سبكت في حزيران/يونيو من عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، في حين يفضل ٥٧% منهم رحيل تنظيم «الدولة الإسلامية» عن الموصل، اختار ٣٩% بقاء التنظيم. ومن نسبة الـ ٣٩% المذكورة هنا، علل ثلثهم دافعهم الرئيسي بالعدم لهذه الجماعة، في حين ذكر آخرون الخوف من سقوط ضحايا في صفوف المدنيين أو عدم قدرتهم بالتاليات المتحدة، أو الجيش العراقي، أو القوات الكردية.

وبتعميقهم بصورة قدر بهذا الشعور، ذكر غالبية المستطلعين أن الولايات المتحدة تآمر لدعم تنظيم «الدولة الإسلامية» - زيادة بنسبة ٢٥% مقارنة بما كانت عليه قبل ثمانية عشر شهراً. كما اعتبر المزيد من المستطلعين أن ضربات التحالف في الخطر الأكبر المحقق بأمن عائلاتهم (٢٥,٨)، في حين اعتبر ٣٧,٥% منهم أن تنظيم «الدولة الإسلامية» هي الخطر الأكبر. وعارضت الغالبية الضربات الأمريكية، في حين أن ثلاثة أرباع المستطلعين قلقون من وحدات الحشد الشعبي والميليشيات الشيعية الأخرى. وفي الوقت نفسه، لا يرى معظم السكان أن سياسيين الموصل أو السياسيين السنة أو الحكومة العراقية المركزية يمثلون وجهات نظرهم ومصالحهم. وتدل هذه النتائج على أن تنظيم «الدولة الإسلامية» وكسب حرب الغلوب والعقول في

حرب الغلوب والعقول في الموصل، هناك إثباتات واضحة بأنه خسر هذه الحرب في العاملين العربي والإسلامي الأوسع عموماً. وتوفر الاستطلاعات تريباً لبعض أكثر حملات التنظيم الدعائية إثارة. ولا تركز هذه الاستطلاعات على استقصاءات الإنترنت أو الهاتف ذات الانتقاء الذاتي، بل إنها نتيجة جلسات وجهاً لوجه أجراها أشخاص محليون وفقهم شركات بحث تجارية، وهي الطريقة الأكثر موثوقية (انظر رجم شبح هجمات باريس، خسر تنظيم «الدولة الإسلامية» حرب في المنطقة في إضافة بعضها إلى استطلاعات تجارية لا تجعل لمستجيبين عنها يشعرون بالارتياح كما تشعرهم الاستطلاعات السياسية بالكامل. وكلا على مصادفية الاستطلاعات، حتى في بلدان تعتبر فيها جماعة «الإخوان المسلمين» غير قانونية، عبر عدد كبير من الناس عن دعمهم للجماعة.

ووفقاً لتأييد الذي يحظى به من خلال استطلاعات أخيرة من ستة بلدان عربية مختلفة، يتمتع تنظيم «الدولة الإسلامية» بدعم قليل جداً في العالم العربي السنّي الأوسع. فالتأييد الأكبر الذي تتمتع به لجماعة خارج الأراضي التي تسيطر عليها هو في نيجيريا حيث يقول ٢٠% من المسلمين إنهم يدعمون جماعة «سوكو حرام» التي تُعد فرعاً شكلياً لتنظيم «الدولة الإسلامية». كما أن دعم

ملخص

يقول المستطلعون العرب أن على الوسائل العسكرية أن تشكل جزءاً من الحل، مع الإشارة إلى أنه لا يمكن هزيمة التنظيم من خلال بذل جهود في مجالات

التعليم، والتوظيف، ومحاربة الفساد فقط.